العرب
الأربعاء 2020/09/23
السنة 43 العدد 11829

مريضان يريدان معالجة مريض ثالث

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

لا يستطيع مريضان معالجة مريض ثالث. يستطيعان نقل أمراضهما إليه لا أكثر. إيران مريضة. ترفض قبل كلّ شيء أن تكون دولة طبيعية والاعتراف بالأمراض المتنوعة التي تعاني منها. مثل هذا الاعتراف يمكن أن يكون خطوة أولى في طريق مباشرة العلاج الذي لا تزال "الجمهورية الإسلامية" ترفضه بقوّة وعناد.

وضعت تركيا نفسها على طريق إيران وذلك عبر الركض وراء الأوهام التي يصنعها عقل شخص مثل الرئيس رجب طيّب أردوغان الذي يؤمن للأسف بأنّ الفكر المتخلّف للإخوان المسلمين مستقبل المنطقة.

يعتقد أردوغان أن فكر الإخوان المسلمين سيسمح له باستعادة أمجاد الدولة العثمانية. لا يدرك أنّ مثل هذا الفكر هو الطريق الأقصر في اتجاه تحويل تركيا إلى دولة متخلّفة منغلقة على نفسها بدل أن تكون دولة قادرة على أن تكون نموذجا يحتذى به في المنطقة كلّها.

لا يستطيع المريضان الإيراني والتركي تقديم أي علاج للمريض الثالث الذي هو المشرق العربي الممتد من لبنان إلى العراق، مرورا بسوريا. وحده الأردن، على الرغم من كلّ المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها، بقي خارج دائرة المرض. بقي خارج المرض، أقلّه إلى الآن، بعدما سعى في مثل هذه الأيّام من العام 1988 إلى التأقلم مع الحقائق الجديدة في المنطقة، فاتخذ الملك حسين قرارا بفك الارتباط مع الضفّة الغربية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967. أبعد نفسه باكرا عن كلّ ما يمكن أن يجعله، على نحو مباشر، أسير صراع فلسطيني – إسرائيلي لا يبدو قابلا للحلّ قريبا.

ماذا تفعل إيران المريضة في العراق وسوريا ولبنان، وهي كلّها دول مريضة؟ كلّ ما فعلته، وما زالت تفعله، في العراق، منذ سلّمها إياه الأميركيون، إبان عهد جورج بوش الابن في العام 2003 على صحن من فضّة، يتمثّل في الرهان على إثارة الغرائز المذهبية. اعتقدت أن الغرائز المذهبية ستضمن لها موقعا دائما في هذا البلد الأساسي في الإقليم والذي يظلّ عمقا في غاية الأهمّية لدول الخليج العربي.

تراهن إيران على تحويل العراق إلى تابع لها عن طريق ميليشيات يتكوّن منها "الحشد الشعبي" الذي ترى فيه رديفا لـ"الحرس الثوري"، الذي تحوّل إلى السلطة الحقيقية في "الجمهورية الإسلامية". ليس "الحشد الشعبي" سوى مجموعة ميليشيات مذهبية تقودها شخصيات تتلقى أوامرها من طهران وتنفذ أجندة إيرانية. لم تقتنع إيران بأنّ ذلك ليس كافيا لإخضاع العراق وأنّ الشيعة العرب سينتفضون عليها وعلى مشروعها الذي لا أفق له. الدليل على ذلك، أن مصطفى الكاظمي في موقع رئيس الوزراء في العراق. على الرغم من أن الرجل ليس معاديا لإيران ولديه قنوات اتصال خلفية معها، يبقى الأكيد أنّه لو عادت الأمور إلى المسؤولين الإيرانيين، لما كان مصطفى الكاظمي في الموقع الذي هو فيه.

يريد المريض العراقي معالجة نفسه. يدرك أوّلا أنّه مريض ويدرك أنّ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تكمن في إعادة الاعتبار إلى المؤسسات العراقية والانتهاء تدريجيا، من دون اللجوء إلى العنف، من "الحشد الشعبي" الذي ليس سوى لغم إيراني في الخاصرة العراقية.

هناك بعض الأمل بالعراق. سنرى هل ستتحقق، على أرض الواقع، إيجابيات بعد إجراء الانتخابات التشريعية المتوقّعة في حزيران – يونيو 2021. سيتبيّن عندئذ هل يمكن استعادة العراق وتخليصه من الأمراض التي نقلتها إليه إيران والتي ساهمت في تفشيها إدارتا بوش الابن وباراك أوباما؟

على العكس من العراق، حيث بدأت تترسّخ فكرة التخلّص من السلاح الميليشيوي والمذهبي لمصلحة سلاح الدولة، تغرق سوريا ولبنان في أمراضهما التي تغذيها إيران عبر سياسة تصبّ في القضاء نهائيا على البلدين. في سوريا، هناك رهان إيراني ودعم لنظام أقلّوي مفلس على كلّ صعيد لا مستقبل له، اللهمّ إلاّ إذا كان المطلوب تفتيت البلد نهائيا.

في لبنان، لم يعد من وجود لبلد قابل للحياة تصرّ إيران على استخدامه ورقة في المواجهة مع الإدارة الأميركية الحالية. بلغ الوضع في لبنان درجة من السوء، قال فيها رئيس الجمهورية ميشال عون، بعفوية ليس بعدها عفوية، لدى سؤاله إلى أين يسير البلد: "طبعا، رايحين على جهنّم". هزلت مؤسسات الدولة اللبنانية بالفعل. ليس معروفا هل سيبقى شيء في لبنان بعدما عبثت به إيران معتقدة أن تحقيق انتصارات على اللبنانيين وعلى البلد الصغير سيجعلها في وضع أفضل في أي مفاوضات مع أميركا.

في لبنان لم يعد من وجود لبلد قابل للحياة حيث بلغ الوضع درجة من السوء قال فيها رئيس الجمهورية بعفوية لدى سؤاله إلى أين يسير البلد: «طبعا رايحين على جهنّم»

ماذا عن المريض التركي الآن؟ يعتقد هذا المريض أنّ لديه مستقبلا في المنطقة وأنّ في استطاعته الاستفادة من أمراض الآخرين. مشكلة هذا المريض، إذا وضعنا وجوده في سوريا جانبا، أنّه لم يستطع إقامة علاقات طبيعية مع أي طرف إقليمي. لم يعد يعرف أين الحدود التي يفترض به التوقّف عندها. قد تكون مشكلته الأساسية في أنّه لا يعرف أن ليست لديه تجربة ناجحة يقدّمها للآخرين. ذهب أردوغان إلى ليبيا. ما الذي يستطيع تقديمه لليبيا، أي دور تركي في ليبيا غير دور ترسيخ القطيعة بين الليبيين والمناطق الليبية ودعم التنظيمات المسلّحة المتطرّفة؟

بدل أن تكون تركيا خير جار للبونان وقبرص، إذا بها تستفزّ بلدين مسالمين يعمل المسؤولون فيهما من أجل مستقبل أفضل لشعبيهما في إطار الاتحاد الأوروبي. ساعد الاتحاد الأوروبي اليونان وتركيا على التعافي بعد أزمتين اقتصاديتين عميقتين مرّ فيهما البلدان.

لماذا ترفض تركيا التعاطي مع أوروبا بطريقة عادية والاستفادة منها في مجالات مختلفة بدل اللجوء إلى الابتزاز والمزايدات والاستفزاز؟

يمكن لتحويل أيا صوفيا إلى مسجد آخر في إسطنبول بعدما كانت آيا صوفيا كاتدرائية ثم متحفا. ماذا بعد ذلك؟ ما الذي يفيد من إثارة مثل هذا الشعور الديني لدى بعض الأتراك البسطاء؟ الأهمّ من ذلك كله... كم سيدوم ذلك؟ هل يعتقد رجب طيّب أردوغان أن مثل هذا التصرّف سيعيد الاعتبار للعملة التركية (الليرة) التي تتدهور بشكل مستمر؟

لا يستطيع مريضان معالجة مريض ثالث. يفترض بكل مريض معالجة نفسه أوّلا. تحتاج إيران إلى العودة دولة طبيعية. ما ينطبق على إيران ينطبق على تركيا أيضا. المريض لا يعالج مريضا. أقصى ما يستطيع عمله هو نقل أمراضه إليه. هذا ما تفعله إيران وهذا ما تفعله تركيا في المنطقة...

سوريا: إعادة كتابة القصة

علي الصراف
كاتب عراقي

شكت سوريا من استعداد هولندا لمقاضاة نظام الرئيس بشار الأسد، بصفة مباشرة، عن انتهاكاته لحقوق الإنسان التي يعرفها القاصي والداني.

وبما أن هذا النظام يحظى بدعم موسكو في مجلس الأمن، فإن أي محاولة لمحاسبته على تلك الانتهاكات، عن ذاك الطريق، ستبوء بالفيتو.

اختارت هولندا أن تسلك طريقا آخر، كان يمكن لأي دولة أخرى في العالم أن تسلكه. وما يزال بوسع أي دولة أن تفعل الشيء نفسه، فتظل تلاحق المتهمين بتلك الانتهاكات، ومن بينهم رؤوس أهل المسؤولية.

فسوريا من البلدان التي وقّعت على المعاهدة الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية. كما أنها صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب عام 2004.

لا سبيل لكي يفهم المرء لماذا تقوم دولة دأبت على انتهاك حقوق الإنسان وممارسة أعمال التعذيب على قبول هاتين المعاهدتين. شيء مُحيّر بالفعل. ربما لأغراض النفاق. وربما لأغراض الخداع. وربما لأنها تؤمن بقدرتها على دفن ما ترتكبه من جرائم. ولكن في جميع الأحوال فإن التبرير هزيل. فبما أنك اعتدت على ارتكاب جرائم، فليس من الحكمة أن توقّع على اتفاقية تسمح بمقاضاتك.

هولندا استغلت هذا التوقيع، فأرسلت شكوى إلى الحكومة السورية تقول لها إنها ارتكبت جرائم بحق السوريين. وحوّلت المسألة إلى ما يبدو وكأنه نزاع بين دولتين. وربما كان من بين الضحايا الذين أخذتهم هولندا في الاعتبار، من أصبحوا مواطنين هولنديين أيضا، فروا من أعمال القمع الوحشية التي مارسها النظام الراهن طيلة حياته، وليس فقط تلك التي جرت عقب انتفاضات العام 2011 وحدها. وهو ما يزيد ثقلا على "النزاع بين الدولتين".

ولقد كان من الأجدر بالحكومة السورية أن تقبل الشكوى القانونية الهولندية، وأن تتباحث بشأنها، وتمارس أعمال الجرجرة والتسويف المألوفة من بعد ذلك. ولكنها رفضتها. بل وذهبت الخارجية السورية، بالصلف المشهود، إلى حد أن تشتم هولندا، لتقول "إنها آخر من يحق له الحديث عن حقوق الإنسان"، وذلك على اعتبار أن هولندا يقودها رفاق من الصنف نفسه الذي يقود فروع المخابرات في دمشق.

هذا الرد العنيف، والمتوقع، زاد في تمهيد الطريق لهولندا لكي ترفع القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذ أصبحت الدولتان في نزاع مباشر. وهذا مما لا يحتاج العودة إلى مجلس الأمن، ومما لا يمكن لروسيا أن تستخدم ضده حق النقض.

وتعرف سوريا أن ملفات الانتهاكات من الكثرة بحيث أنها تفقأ العين. وهناك من الوثائق والأدلة والبراهين والصور ما لا سبيل إلى المجادلة فيه. وهي كلها تثبت أن أعمال تعذيب وحشية ارتكبت في سجون النظام، وإنها ليست من أعمال الإمبريالية الأميركية، ولا هي من ادعاءات الصهيونية العالمية، ولا هي من المؤامرات على "الصمود والتصدي". فالمتآمر الوحيد هنا، هو النظام نفسه، بنفسه، على نفسه.

ولو اقتصر الأمر على الصور التي التقطها "قيصر" من داخل سجون النظام، لكان الأمر وحده كافيا للقول إن النظام بلغ من الوحشية، حتى ليصعب أن يكون نظاما بشريا، من أول رأس فيه إلى آخر عنصر أمن أو مخابرات.

الأسئلة التي تواجه الرئيس بشار الأسد كثيرة. هل كان لا يعرف بوجود تلك الانتهاكات؟ هل تمت برضاه؟ وهل كان يجوز الصمت عنها وقد تخطت كل حدود البشاعة؟ هل توفرت بين مراكز التعذيب وبين قصر الرئاسة مراسلات بشأن الجثث؟ هل صدرت توجيهات من القصر بشأن التعامل مع أكداس الضحايا، لدفنهم في قبور جماعية؟ وهل تحتفظ مراكز التعذيب بسجلات كافية عنهم؟ أو عن الاتهامات التي وجّهت لهم؟ أم أنهم عُذبوا وقتلوا ومُثّل بأجسادهم حتى من دون اتهامات، أو إجراءات تحقيق أصولية؟

يمكنه أن ينكر طبعا. كما يمكن لكل المسؤولين في جواره أن يفعلوا. وهذا مألوف ومتوقع. ولكن جرائم بذلك المقدار وهذه السعة وتلك الوحشية، إذا تمت من دون معرفته، فهي مشكلة لا تقل سوءاً عن معرفته بها. وفي الحالتين، فقد مرت عدة سنوات، على افتضاح الحقيقة، وهو لم يُحاكم أحدا في تلك الجرائم، ولا هي توقفت أصلا.

بعض القضايا، لا تكفي الوقاحةُ للمعاندة فيه. كما لا ينفع الكذب، ولا الشتائم، ولا الشعارات الفارغة.

يفهم السوريون، كما يفهم العالم بأسره، أن النظام القائم ظل يعامل شعبه بتلك الوحشية على امتداد نصف قرن. وأعمال التعذيب جزءٌ من طبيعته. ويشعر أنه من دونها لا يمكن أن يبقى ساعة واحدة. فالاعتقاد السائد هو أن الشعب المقهور إذا تحرّر من الخوف من تلك الوحشية، فإنه لن يُبقيه ولن يُبقي أجهزته القمعية. وهي أكثر من 20 جهازا، تتسلط على رقاب الناس، كما تتسلط على بعضها البعض.

ولكن يفهم السوريون، كما يفهم العالم بأسره أيضا، أنه يعاند في الحقيقة، ليس لأنه يُنكرها، ولكنه يمارس فيها الصلف، لأنه "مدعوم" من الخارج. ومطمئن، بهذا المعنى، إلى أحد سببين:

الأول، أنه سوف يلجأ إليه إذا جاءت ساعة الفرار، أو حلت "تسوية" تسمح له باللجوء.

والثاني، أنه سوف يحظى بالقدرة على "إعادة كتابة التاريخ" (أي إعادة كتابة القصة) إذا ما تمكن من البقاء.

هاتان الفكرتان ربما كانتا ممكنتين في السابق، إلا أنهما باتتا من شديد السطحية في عالم اليوم.

إعادة كتابة القصة سوف تتطلب محو الصور، وإزالة كل أثر للوثائق، ووفاة كل الشهود، لكي يمكن دفن الحقيقة في مقبرة جماعية أخرى. وهذا مستحيل. كما أن النظام الدولي الراهن صار من التداخل في مصالحه بحيث أنه لا يستطيع حماية مجرمين ارتكبوا كل ذلك المقدار من الأعمال الوحشية، على طول ذلك الوقت، وبكل ذلك الإصرار.

القصة التي كُتبت بهذا المقدار من سيل الدماء، لم يعد بوسع أحد إعادة كتابتها، ولا غسلها، ولا العثور على تبرير لها، سوى أنها كانت من أعمال كائنات لا علاقة لهم بجنس البشر. وأنها من النوع الذي لا يسقط بالتقادم، ولا تنفع في تغطيته أي تسويات، ولا يمكن لدولة أن توفر الحماية الأبدية فيه.

الصور سوف تتحول إلى متحف، يزوره جيل وجيل. وأسماء الضحايا سوف يتم نحتها على جدرانه. والمتهمون سوف يخلدون بما فعلوا، لا بما يزعمون.

عندما تكتب سوريا قصتها بنفسها، سوف يُصغي الآخرون. والمصالح التي تسمح بالتغطية على الجريمة اليوم، هي نفسها المصالح التي سوف تسمح بالكشف عنها، وتسليم المتهمين إلى حيث يلقون الجزاء العادل.